كلمة دولة قطر

تلقيها

سعادة السفيرة/ علياء أحمد بن سيف آل ثاني
المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمام

المنتدى الثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٧ المعني
بمتابعة تمويل التنمية

٢٢- ٢٥ مايو ٢٠١٧

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،،،

أصحاب السعادة،،،

السيدات والسادة،،،

نتقدم إليكم ببالغ الشكر والتقدير على كافة الجهود المبذولة للتحضير لهذا المنتدى الذي يُمثِّلُ نقطة دفعٍ إضافية تَرْتَكِز على ما أُنجِزَ سابقاً، وبما يُعطي زخماً جديداً لجهودنا المشتركة في هذا المضمار. كما نُعرب عن الشكر والتقدير لسعادة المندوب الدائم لبلجيكا وسعادة المندوب الدائم لجنوب أفريقيا على إعدادهما نص مشروع الاستنتاجات والتوصيات وتيسير المشاورات. ويضم وفد بلادي صوته للبيان الذي أُدلِيَ باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد الرئيس،

ثمَّة اعتراف متزايد بأنَّ التحديات المُتمثِّلة في أوجه عدم المساواة، والتغير المناخي، وتزايد النزاعات والتطرُّف العنيف وما يتصل بذلك من أزمات إنسانية وحركات واسعة للاجئين والمهاجرين، تُشكِّلُ جميعها مسائل تُقوِّض التقدم المُحرَز، ومن قدرة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

وفي ظل الحاجة المتزايدة لمواجهة التحديات المشتركة في مجال تمويل التنمية، ولتحقيق الأهداف المرجُوَّة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نؤكد على ما تُمثِّلهُ خطة عمل أديس أبابا من مَعْلَمٍ هامٍ في الجهود المبذولة لدعم وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية.

السيد الرئيس،

يشهد الاقتصاد العالمي أبطأ معدل نمو له منذ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهو ما أَوضَحهُ تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧.

وليس من قبيل المغالاة التشديد على أنَّ تغيير دينامية النمو الحالية، وتلبية متطلبات خطة التنمية المستدامة وأهدافها وغاياتها، وضمان عدم تخلُّف أحد عن الركب، يتطلَّب بشكلٍ أساسيٍّ التعبئة والاستخدام الفعال لجميع مصادر التمويل، العامة منها والخاصة، المحلية منها والدولية، مع مراعاة اختلاف الظروف، والقدرات، والاحتياجات، ومستويات التنمية، واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

السيد الرئيس،،،

يتَّخذ موضوع التنمية الشاملة والمستدامة حيزاً هاماً على قمة اهتماماتنا، وننظر إلى عملية التنمية كنهجٍ تشاركيٍّ يحترم كافة حقوق الإنسان ويرتكِز على جهود مُشتَرَكة على مستوى المجتمع بأكمله. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد التزامنا مجدداً بالوفاء بجميع التزاماتنا بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وكشريكٍ يُعوَّل عليه في هذا المجال.

وإيماناً من دولة قطر بأهمية التعاون الإنمائي الدولي، والمسؤولية التشاركية في تحقيق التنمية المستدامة، نواصِلُ القيام بدورٍ بارزٍ ومتزايد الأهمية، مستندين في ذلك إلى رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ونواصل تقديم الدعم من خلال برامج التعاون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والشؤون الإنسانية ومكافحة الفقر.

وانسجاماً مع ثوابت والتزامات دولة قطر في التصدي لتحديات تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن العالميين، استضفنا في العام ٢٠٠٨ مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. كما انضمت دولة قطر إلى مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة لتمويل التنمية وذلك تماشياً مع الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة في دعم وتسريع عملية التنمية.

السيد الرئيس،،،

لقد أرست الرؤية الوطنية لدولة قطر ٢٠٣٠ أهمية الترابط الاستراتيجي بين الأمن والاستقرار وجهود التنمية الدولية والمساعدات الخارجية بشكلٍ جوهري، فلا يُمكن إقامة برنامج تنموي مستدام دون توافر ظروف ومقوِّمات الأمن والاستقرار.

ولعل ما يضمن استمرار الدول كدولٍ مانحةٍ هو أن تكون المساعدات الخارجية المُقدَّمة تُحقِّق الأهداف المنشودة وعلى رأسها تضامن الشعوب واحترام مبدأ الإنسانية، ولا يتحقق ذلك دون إقامة الشراكات وتبادل الخبرات والدروس المُستفادة. وفي هذا الخصوص، نؤكد على استمرار دولة قطر لدعم أهداف وبرامج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ختاماً السيد الرئيس، سنواصل العمل على هذا النهج واتخاذ المزيد من الاجراءات المتضافرة التي تضع الإنسان في صلب أولوياتها.

وشكراً،